على الغلاف

السلّة «الملغومة»... الدعم المنهوب سلفاً

محمد وهبة

تقدّر كلفة سلّة السلع الغذائية والمواد الأولية المدعومة بما بين 1,5 مليار دولار و1,8 مليار دولار سنوياً، أي ما يوازي قيمة نصف السلع الغذائية التي كان لبنان يستوردها في السنوات الماضية. وسيتم تمويل استيراد هذه السلّة من الدولارات الآتية إلى لبنان بواسطة التحاويل الإلكترونية عبر المؤسسات غير المصرفية (OMT...).

تتضمن لائحة السلع المدعومة عشرات الأصناف التي أُدرجت فيها على مرحلتين. الأولى كانت في 27 أيار، والثانية يوم أمس. في المرحلة الأولى، كان الدعم عبارة عن تأمين الدولارات بسعر 3200 ليرة لاستيراد سلّة محدودة من السلع الغذائية الأساسية الجاهزة للاستهلاك أو المكمّلة للإنتاج المحلي. إلا أنه في المرحلة الثانية التي صدرت أمس، تقرّر توسيع سلّة السلع لتشمل عشرات الأصناف من السلع الجاهزة للاستهلاك والمواد الأولية التي ستموّل على أساس سعر الدولار 3900 ليرة.

هذا التخبّط في تسعير الدولار وفي تحديد اللوائح وآليات الدعم التي تمرّ بين وزارَتَي الاقتصاد والزراعة والمصارف التجارية ومصرف لبنان، هو نتاج صراع امتدّ لأسابيع في الاجتماعات التي عقدت بين التجّار ووزراء الصناعة والزراعة بالتنسيق المباشر مع مصرف لبنان والمصارف التجارية وبإشراف مستشارين من رئاسة الحكومة أيضاً.

انتهى الأمر بإعداد لائحة ملغومة من السلع التي تختلط فيها السلع الأساسية والسلع التي يمكن الاستغناء عنها. فمن غير الواضح، لماذا سيدعم زيت الزيتون المكرّر، أو البصل، أو القشطة المعلّبة والجوز واللوز ومبيّضات القهوة وزبدة الكاكاو والبسكوت المحلّى والشوكولا الخام الأبيض والتوابل على أنواعها... ولعلّ الأغرب في خيارات وزيرَي الاقتصاد والزراعة، أنهما اختارا دعم سلع تستفيد من رسوم حمائية جمركية، أو سلع لها بديل مماثل محلّي. ليس واضحاً لماذا سيدعم تجار المواشي، وتجار اللحوم المبرّدة في الوقت نفسه، ولماذا سندعم التونة المعلبة والسردين والأسماك الطازجة أيضاً؟ ماذا عن الأسماك المحلية؟ وليس واضحاً لماذا سندعم الأجبان المبسترة بدلاً من تقديم الدعم للأجبان المحلية، وليس واضحاً لماذا سندعم المارتديلا والكورند بيف والهوت دوغ، والفستق الحلبي والزعفران... فهل هذا هو وقت الرفاهية؟ هل يحتمل لبنان الاستمرار بهذا النمط الاستهلاكي المبذّر؟

عملياً، قد تسقط هذه السلّة سريعاً أمام جشع التجّار الذين فرضوا جدول أعمالهم على كل المؤسسات الرسمية، بطريقة تثير الشكوك بأن العلاقات التي تجمع التجّار والمصرفيين والعاملين في الشأن العام هي أقوى من كل الأزمات. لا يمكن تفسير هذه العلاقة إلا بمسارات الفساد المنتشرة في بنية السلطة وشركائهم من أصحاب الرساميل. الفساد ما زال منتشراً وقادراً وقوياً. فمنذ النقاشات الأولى المتعلقة بسلّة الدعم، خاض المستوردون معركة نهب الدعم. يمثّل هذا الدعم فرصة ثمينة لمن هو قادر على إدخال مستورداته أو جزء منها في لائحة السلع المدعومة. هذه اللائحة توفّر لهم نوعاً من الاستقرار في إعادة تكوين مخزوناتهم، فضلاً عن أنها تمثّل فرصة كبيرة لتحقيق أرباح هائلة.

> **قد تسقط هذه السلّة سريعاً أمام جشع التجّار الذين فرضوا جدول أعمالهم على كل المؤسسات الرسمية على كل الأصعدة**

لماذا؟ لأنه خلال الأزمات المتصلة بارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية بشكل متسارع، وندرتها من الأسواق في بلد يعتمد على الاستيراد للحصول على السلع الأساسية، فإن التجّار يقومون بتسعير البضائع في المخزون أو تلك المعروضة للبيع على الرفوف بحسب توقعاتهم لسعر العملة الأجنبية (الدولار) على قاعدة «قيمة الاستبدال» (Replacement Value)، أي قيمة إعادة تكوين المخزون. بمعنى آخر، يسمحون لأنفسهم، بعيداً عن أي رقابة فعلية للسلطات، بتسعير السلع بشكل يومي أو حتى كل بضع ساعات انسجاماً مع تطورات سعر الصرف في السوق السوداء. هذا الأمر يسمح لهم بإعادة تكوين رساميلهم من جيوب المستهلكين، ويتيح لهم أيضاً الاستمرار في تحويل الليرات الناتجة من المبيعات والتي تفقد قيمتها سريعاً، إلى أصول (سلع) يتم تسعيرها بالدولار وفق السوق السوداء.

وإلى جانب هذا الأمر، تبيّن من ملفات الدعم الأولى التي وصلت إلى مصرف لبنان أن التجّار يطلبون دعم السلع، بينما هم يبيعون السلع المخزنة، أو المستوردة سابقاً، بأسعار أعلى بكثير بذريعة أنها مستوردة قبل الدعم. هذه اللعبة فيها الكثير من القذارة والجشع، لأن وجود الدعم يلغي تذبذب «قيمة الاستبدال» ويلغي مفاعيل ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء وانعكاساتها على توقعات المستوردين. هم سيستوردون السلع بقيمة موازية أو قريباً جداً من قيمة المخزون المستورد قبل شهرين عندما كان سعر الدولار في السوق السوداء ضمن حدود الـ 4000 ليرة. غير أن هدف التجّار من هذه اللعبة هو المزيد من النهب. الهدف هو ابتزاز الناس من أجل الحصول على دعم لقيمة المخزون السابق!

يمثّل هذا النوع من الدعم سياسة فاشلة في إدارة الأزمة - الانهيار، لكنه يأتي أيضاً في ظل فشل أكبر من قوى السلطة المتواطئة مع التجّار، إذ إنه ليس بإمكان هذه القوى مراقبة الأسعار المدعومة وليس لديها القدرة على ذلك أصلاً. في الأيام الماضية، نفذ مراقبو حماية المستهلك اعتصاماً عن العمل لأنهم مجبرون على إجراء جولات المراقبة بسياراتهم التي باتت كلفة صيانتها باهظة جداً (زيت سيارات، مكابح، دواليب...). فما هي خطّة وزير الاقتصاد لمراقبة عشرات الأصناف؟ أصلاً، هل لديه القدرة على التمييز بين كميات السلع المدعومة التي ستعرض على الرفوف في السوبرماركت، وتلك التي سيتم تخزينها؟ هل بالإمكان مراقبة الأسعار يومياً؟

هذه الآلية الملغومة تشي بأن أصحاب الرساميل سيتحكّمون بالأمن الغذائي للبنان، وسينتشر أزلامهم في المناطق للحصول على قطعة من الجبنة. هم أصلاً انتشروا في المناطق وباشروا بالإجراءات المعتادة لتحويل الناس - الجوعى إلى زبائن في السياسة. إنه النظام يأكل نفسه ويأكل الجميع معه.

احتياجات الناس من «فوق»

> لم تكن السلّة الغذائية المدعومة، التي أعلن عنها أول من أمس، على قدر ما توقّعه المعنيّون بها، إذ جاءت أقلّ من التهليل الذي نالته على مرّ الأيام الماضية. وانحرفت في بعض فئاتها عن الهدف المتوخّى منها وهو سدّ 80٪ من احتياجات المواطنين الأساسية. بعدما تضمّنت سلعاً أقرب إلى الكماليات منها إلى الأساسيات. أضف إلى ذلك، أنها، من ناحية أخرى، أتت لتدعم مواد ينتجها لبنان محلياً وتفيض عن حاجته في بعض الأحيان

رأجانا حمية

«نزّلت السلّة». هذه العبارة تتصدر الـ«تراند» منذ أول من أمس. إذ باتت السلة الشغل الشاغل لناس ينتظرون من يسعفهم في لقمة عيشهم التي «طارت» مع سعر صرف الدولار. أمس، وعقب اجتماع ما قبل الإعلان عن السلة المدعومة على أساس سعر صرف 3900 ليرة لبنانية للدولار، خرج وزير الإقتصاد والتجارة، راوول نعمة «مبشّراً» بدعم يفترض أن يخفف من الثقل الذي يتحمله الناس بسبب الارتفاع الجنوني في أسعار السلع، وتحديداً تلك التي تحمل الطابع اليومي الأساسي. وأكثر ما شدّد عليه نعمة، كما «الشركاء» من «زراعة» و«صناعة»، هو أن السلة ستغطي 80% من احتياجات المواطن الأساسية.

«نزلت» السلة، لكنها لم تكن على قدر توقعات كثر، من مواطنين ومزارعين ونقابات الصناعات الغذائية وبعض المستوردين. كانت سلة بنود كثيرة، من دون أن تعني أنها بنود صالحة للاستفادة، وخصوصاً أنها تضمنت كثيراً من السلع المنسوبة «زوراً» إلى ما يمكن تسميته احتياجات أساسية للمواطنين، إضافة إلى «المبالغة في دعم استيراد مواد تنتج محلياً ونجد صعوبة في تصريفها أصلاً»، على ما يقول أنطوان الحويك، رئيس تجمع المزارعين اللبنانيين.

في المبدأ، يمكن الحديث عن 11 فئة تندرج تحتها السلع البالغ عددها 333، وتتضمن اللحوم ومشتقاتها، المنتجات الدهنية والزيتية، الخضر الطازجة والمعلبة والمثلجة، البذور والمكسرات والثمار الجوزية، مواد غذائية متفرقة، مواد استهلاك شخصي، دواجن وحيوانات، أسمدة، إنتاج حيواني وأعلاف، أدوية بيطرية للمواشي والدواجن، مكونات سلع تصنع في لبنان.

في ما يخص فئات السلع الجاهزة للاستهلاك، يأخذ المعنيّون على «الإخراج» أنه «لم يمَسّ من تخطيط، فئمة سلع مستغرب وجودها ضمن اللائحة»، على ما يقول الحويك، ينطلق الأخير من المنتجات الزراعية والمواد الأولية المستخدمة فيها. في الشق الأول، لا يستوعب وجود سلع «ننتجها بكميات ونتحشّم على الناس كي يشتروها»، منها على سبيل المثال: البصل والسماق وزيت الزيتون المكرر. ويستغرب الحويك كيف مرت تلك السلع على وزير الزراعة عباس مرتضى، ولا يجد جواباً سوى أنه في صدد التحضير لـ«الساعة الصفر» لمواجهة «سياسة الدولة التدميرية بحق الزراعة والإنتاج الوطني والقطاعات الإنتاجية».

هي ملاحظات أولية يبديها المعنيون في تقييمهم للسلة، لكنها أساسية، ولعل أهمها الإجابة عن سؤال: ماذا تعني عبارة السلع التي تسدّ حاجات أساسية؟ لا يجد هؤلاء تفسيراً لـ«دسّ» كثير من السلع تحت خانة الأساسيات، يعدّد بعضها رئيس جمعية حماية المستهلك، زهير برو: هوت دوغ. فطر معلب. رقائق ذرة. رقائق ذرة منكهة. قشطة. حليب مكثف محلى. مكسرات. قهوة سريعة التحضير. مبيض للقهوة. خردل. مشمش مجفف. كرنبري. عصائر مركزة.

ليست أزمة سلع مضمومة على عجل يقدر ما هي أزمة تخطيط وسوء تقدير وفهم لاحتياجات الناس الأساسية. هذا ما يقوله برو وغيره كثر، ومنهم أحمد حطيط، رئيس نقابة الصناعات الغذائية في لبنان. يشير حطيط الى أنه كان للسلة وجهان، أحدهما إيجابي والآخر سلبي. في الشق الأول، يعوّل حطيط على دعم استقرار أسعار السلع، إضافة إلى انعكاسها على سعر صرف الدولار في السوق، أما في الشق الآخر، فيعيد الإشارة إلى سلع «بلا عازة»، كان الأولى الاستغناء عنها لإفساح المجال أمام سلع أخرى يحتاج إليها المواطنون فعلاً. وفي ما يتعلق بالصناعات الغذائية، كان الأولى دعم المنتجات المحلية بدل استيرادها، كالبهارات مثلاً. مع ذلك، كان ثمة «جانب مشرق» في ما يخص دعم المواد الأولية لبعض الصناعات التي يستطيع لبنان من خلالها تحقيق اكتفاء ذاتي «مثل المعلبات على أنواعها والمشروبات والبهارات والدجاج».

النظرة إلى السلة لدى مصنعي الغذاء تحمل دائماً وجهتَي نظر. بحسب منير البساط، صاحب معامل البساط وعضو نقابة الصناعات الغذائية، «لسنا أمام عالم مثالي»، انطلاقاً من التجربة التي رافقت لائحة الدعم الأولى لناحية الصعوبات التي واجهتها في ظل الأزمة المالية الحالية، كفتح الاعتمادات والتأخر في الموافقات المطلوبة من لجنة مصرف لبنان التي تدرس الطلبات، فضلاً عن قدرة المصرف على تغطية التكاليف. إلى ذلك تضاف ما تتطلبه الآلية من شفافية، وخصوصاً أن «العرف» السائد أن «هناك مستوردين أوراقهم حاضرة، فيما آخرون لا يصلون ع السريع». من هنا، المطلوب أن تكون الآلية واضحة وشفافة وأن تطبق بطريقة سليمة.

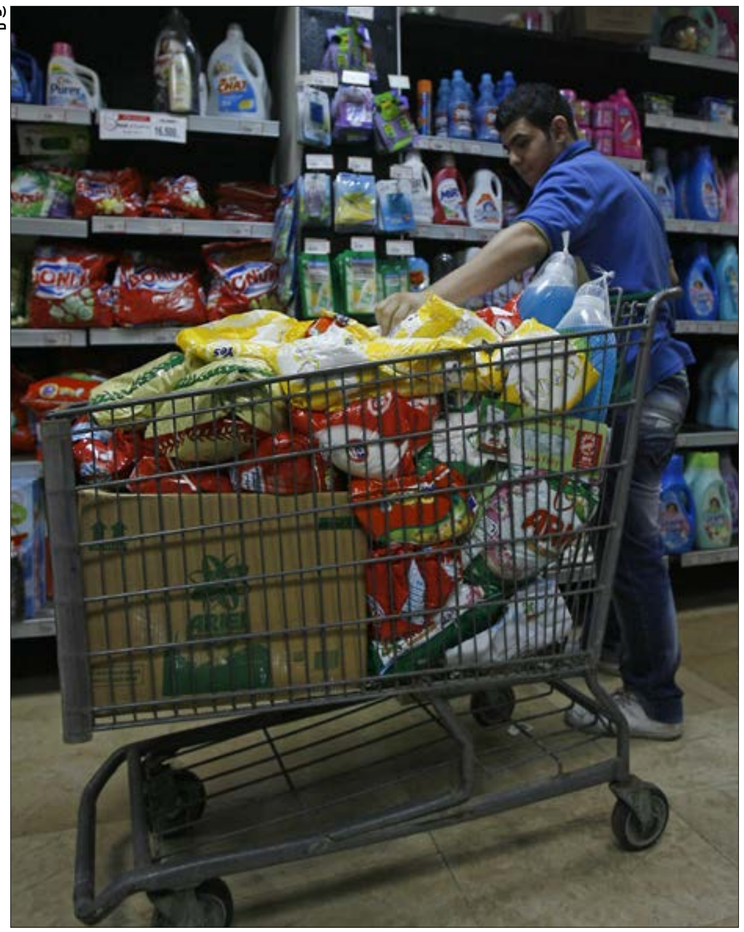
(هروات طحطح)

المشكلة هنا «اننا نعمل على استيراد بضائع عم تستهلك وعم نرجع نستهلك غيرها». هذه باختصار وظيفة السلة. يحلو للبساط أن يقيم مقارنة بين ما أقدمت عليه وزارة الاقتصاد والآلية التي كانت قد أقرتها وزارة الصناعة في ما يخص دعم الصناعة، وإن كانت لم تطبق إلى الآن. وهي الآلية التي تتعلق بدعم الصناعيين بـ 100 مليون دولار أميركي «ليست هدية من مصرف لبنان، وإنما تسييل أموال الصناعيين المحجوزة». أهمية تلك الآلية أن «فيها استدامة أكثر، يكفي أن أقوم بتحويل لمرة واحدة حتى يمشي الدولاب ولا يعود الـ fresh money بشكل هاجساً».

بعيداً عن المصنّعين والمزارعين، يحضر التجار. يشكو رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان، هاني بحصلي، لكون «دورنا» في السلة اقتصر على إبداء الرأي، على عكس اللائحة الأولى التي أعطوا ملاحظاتهم عليها. لذلك يمكن الحديث هنا عن بعض الثغرات لناحية «وجود أصناف يمكن التخفيف منها لإعطاء مساحة أكبر لأصناف أخرى». كذلك يعترض بحصلي على وجود بعض الأصناف «مثل العصائر المركزة»، وإن كان الصناعيون يعتبرون أنها «لهم»، إذ يمكن اعتبارها مادة أولية في الإنتاج. ما عدا ذلك، لهؤلاء وجهة نظر أخرى لا علاقة لها بالأصناف، بقدر ما لها علاقة بالآلية. صحيح أن لا آلية نافذة إلى الآن، ولكن ثمة شروط قاسية وضعتها وزارة الاقتصاد «لا نتصور معها أن تكون هناك كمية كافية من السلع التي سيجري دعمها». منطلق هذا الأمر هي الشروط التي تضعها الوزارة لناحية سعر المبيع والكلفة التي «لا أعتقد أنها ستغطي التكاليف التي يتكبدها التجار ولن تكون حافزاً لكثيرين». قد لا تكون «عملية مستدامة، وخصوصاً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن السلعة المستوردة ستباع بسعر الكلفة، فيما سعر الصرف غير ثابت والأموال محجوزة في المصارف».

الخوف الآخر من تلك الخطوة هو أنها تعمل على تعزيز قطاع اقتصادي «على حساب قطاع آخر، هو الاستيراد»، يقول البحصلي. يستدرك الأخير: «لسنا ضد تطوير الصناعات اللبنانية، وهذا ليس موضوعاً للنقاش، ولكن ليس على حساب تدمير قطاع آخر يشغّل آلاف الأيدي العاملة». أضف إلى ذلك أن

> **تضمنت السلة سلعاً كثيرة منسوبة «زوراً» إلى ما يسمى احتياجات أساسية**

هذا الأمر «من شأنه إلغاء المنافسة، فعلى الأقل يجب أن يكون لدى المواطن اللبناني خيار لانتقاء منتج دون آخر».

المستلزمات الزراعية

من باب السلة المدعومة على سعر صرف الـ 3900 ليرة لبنانية، يستعدّ المزارعون للمواجهة العلنية الأولى معها. فقد أتت تلك السلّة لتلغي «كل أمل باستعادة حقّنا بأن تشمل المستلزمات والمعدات والأدوية الزراعية بالتعميم 530 لمصرف لبنان». يحسم رئيس تجمع المزارعين اللبنانيين الموقف من السلة باعتبار أنه سيكون لها أثر سلبي على المزارعين والمستهلكين على حدّ سواء «إذ إن الـ 3900 هي 3 أضعاف القيمة التي كنا نستورد على أساسها المعدّات، فيما المبيع بالليرة اللبنانية، وهنا تقع الخسارة».

حان وقت تصحيح الأجور

إيلي الفرزلي

الأجور تتآكل. لم يعد بالإمكان الانتظار أكثر. مقارنةً بارتفاع سعر صرف الدولار، فإن قيمة الأجور تراجعت نحو 80 في المئة. الـ675 ألف ليرة التي يُفترض أن تمثّل الحد الأدنى للأجور، صارت تساوي 77 دولاراً. هذا معدل من الأدنى في العالم. وإن أكمل الدولار على الوتيرة ذاتها، فلن يتأخر اللبنانيون عن الفوز بلقب أصحاب الدخل الأدنى في العالم.

ثمة من يرفض الربط بين الأجور والدولار، انطلاقاً من أن المقارنة يجب أن تكون بين الأجور والقدرة الشرائية لهذه الأجور. تلك أيضاً تراجعت بشكل استثنائي. إذا كان الراتب مركّباً من خمسة عناصر هي السلة الغذائية والنقل والطبابة والسكن والتعليم، فإن الحد الأدنى للأجور لم يعد يكفي حتى لتأمين السلة الغذائية. فكيف يكمل العامل حياته؟ ومن أين يأتي بثمن الطبابة والنقل والسكن والتعليم، عدا عن استكمال السلة الغذائية؟

كل ذلك يشير إلى أنه لا مفر من تصحيح الأجور. الاتحاد العمالي العام سبق أن طالب وزيرة العمل لميا يمين بدعوة لجنة مؤشر غلاء المعيشة إلى رفع الحد الأدنى للأجور وتصحيحها بنسبة التضخم، «كحل وحيد لحماية القدرة الشرائية للأجر وتحسينها». الوزارة لا تزال تتحفظ على الدعوة، بالرغم من أن يمين سبق أن صرّحت بأنه لم يعد للأجور حالياً أي قيمة فعلية، لكنها في المقابل، ربطت أي تعديل لهذه الأجور بثبات سعر الصرف، مشيرة إلى أنه «يجب أن يتم ذلك بعد دراسة دقيقة وليس بشكل عشوائي، لتجنّب ما حصل بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب».

> **الاتحاد العمالي يُطالب برفع الأدنى ضعفين**

موقف يمين ليس بعيداً عن موقف الهيئات الاقتصادية. مصدر في الهيئات الاقتصادية يقول إنها تقدّر المعاناة التي يعانيها الموظفون، لكنها تعتبر أن المعاناة مشتركة بين العمال وأصحاب العمل. لا يتردد المصدر في اعتبار أصحاب الثروات الذين حقّقوا أرباحاً هائلة على سنوات (لم تنعكس تحسيناً لأوضاع العمال والموظفين)، متساوين في المُصاب مع الذين صاروا ينتظرون الراتب كل شهر، فقط لتجنّب الجوع.

في النتيجة، فإن هذه الهيئات، التي يزور وفد منها برئاسة محمد شقير مقر الاتحاد العمالي اليوم، لا تزال تعتبر أن أي زيادة في الأجور حالياً ستكون بمثابة المسمار الأخير في نعش الاقتصاد. حجة هؤلاء أن الوضع الراهن قضى على المؤسسات، التي صارت بين شرّين، الإقفال أو تقليص النفقات، ومن بين الخيارات صرف الموظفين أو تخفيض رواتبهم. يؤكد المصدر أن الهيئات تريد أن تحسّن القدرة الشرائية للموظفين، لكنها لا يمكن أن تخطو هذه الخطوة قبل ثبات سعر الصرف وتنفيذ الحكومة لإصلاحات جدية توقف الانهيار. أما في الوقت الراهن، حيث الآف المؤسسات تقفل يومياً، فإن أي خطوة غير محسوبة ستؤدي، بدلاً من تحسين وضع الموظفين، إلى زيادة عدد العاطلين من العمل.

بالنسبة إلى نائب رئيس الاتحاد العمالي حسن فقيه، كل يوم يمرّ من دون زيادة الرواتب يسهم في زيادة معدلات الفقر، بسبب زيادة نسبة الموظفين العاجزين عن تأمين حاجات أسرهم. يؤكد فقيه أن مطلب زيادة الرواتب سيكون بنداً أول في محادثات اليوم مع الهيئات الاقتصادية. أما حجة أن الأزمة تطال الجميع، فيردّ عليها بأن عدداً كبيراً من القطاعات لم يتضرر. أضف إلى أنه لا يمكن المقارنة بين من انخفضت أرباحه ومن داهم الجوع أسرته. من انخفضت أرباحه يمكنه أن يصمد ريثما يستقر الوضع، بينما لا يملك ترف الانتظار. بشكل أوضح، تطال الأزمة اليوم فئتين تحديداً: العمّال والموظفين والعاطلين من العمل. الفئة الأولى ضُربت ملاءتها بشكل كامل، بعدما وصلت نسبة التضخم إلى 363 في المئة. والفئة الثانية منّت الحكومة على جزء منها بمنحة الـ400 ألف ليرة، التي بالكاد تسمح بتأمين الطعام لأسبوع. لذلك، كان إنشاء صندوق للبطالة أسوة بأغلب بلدان العالم، من بين مطالب الاتحاد العمالي إلى وزارة العمل.

لا شيء مأمولاً من اجتماع اليوم. الهيئات الاقتصادية تنتظر جلاء صورة الانهيار، محذّرة من أن يكون تأثير زيادة الرواتب شبيهاً بتأثير سلسلة الرتب الرواتب. على الأرجح هؤلاء لا يرون في أسباب الانهيار سوى السلسلة، وهم بالتالي يرون في زيادة الرواتب تثبيتاً للانهيار، غافلين عن أن وزن الرواتب من المبيعات، سلعاً وخدمات، لا تزيد على 10 في المئة (تزداد هذه النسبة في القطاع التعليمي)، بحسب الخبير الاقتصادي كمال حمدان. أضف أن حصة الرواتب من الناتج المحلي لا تتعدى 22 في المئة، في حين أن معدّلها يفوق خمسين في المئة في أوروبا.

هذا يعني أن أصحاب العمل عندما شعروا بتأثير الضائقة الاقتصادية، لم يجدوا أمامهم سوى العمّال، لتخفيف نفقاتهم، بالرغم من إدراكهم أن كتلة الأجور لا تمثّل نسبة كبيرة من الأكلاف. يجري التعامل مع الموظف على أنه الحلقة الأضعف، الذي يسهل المس بحقوقه، بحجة الانهيار والإفلاس، وبتغطية من الجهات الحكومية المسؤولة.

الضمان الاجتماعي، الذي يحتاج بدوره إلى عملية إنقاذ، ربطاً بموجوداته التي انهارت قيمتها، سبق أن أصدر دراسة تشير إلى أن 37,5 في المئة من المداخيل المصرّح عنها تقل عن مليون ليرة، و86 في مئة من الأجور تقل عن ثلاثة ملايين ليرة. ذلك يظهر تماماً حجم المعاناة التي يعيشها الموظفون، الذين يواجهون، منذ ما قبل الأزمة المالية، انخفاض القدرة الشرائية لأجورهم. آخر تصحيح للأجور كان في العام 2012، ومنذ ذلك الحين، ازداد التضخم بشكل كبير، قبل أن ينفجر مع بداية العام 2020.

شرائح الرواتب تلك، ربطاً بمطلب الاتحاد العمالي رفع الحد الأدنى للأجور إلى ضعفي أو ثلاثة أضعاف الحد الأدنى الحالي، تعني أن ما يزيد على ستين في المئة من العاملين صاروا يتقاضون الحد الأدنى المفترض أو أقل.